

Distr.: General
7 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

صوب إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب: دراسة جدوى ونطاق وبارامترات وضع معايير دولية موحدة ممكنة

مذكرة من الأمانة العامة

1 - عملاً بالفقرة 2 من القرار 304/73، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً للخبراء الحكوميين، يجري اختيارهم على أساس التوزيع الجغرافي العادل وبلاسترشاد بضرورة تعيين أفراد تتوافر فيهم أعلى معايير الكفاءة والاختصاص في مجالات حقوق الإنسان و/أو التجارة الدولية والنزاهة، للنظر، ابتداءً من عام 2020، في الجدوى ونطاق السلع التي ينبغي إدراجها والبارامترات الأولية لتحديد مجموعة من الخيارات من أجل وضع معايير دولية موحدة بشأن هذه المسألة، وأن يحيل تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى الجمعية العامة لتتخذ فيه في دورتها الخامسة والسبعين.

2 - وفي 28 آب/أغسطس 2020، أحالت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيابة عن الأمين العام، مذكرات شفوية إلى منسقي المجموعات الإقليمية الخمس، تدعو فيها كل واحد منهم إلى إحالة اسم الخبير المرشح من المجموعة لهذا الغرض. وفي غياب ترشيحات من بعض المجموعات الإقليمية، تم تمديد الموعد النهائي مرتين.

3 - وفي 8 نيسان/أبريل 2021، أحالت المفوضية، نيابة عن الأمين العام، مذكرات شفوية إلى منسقي بعض المجموعات الإقليمية، تبلغهم فيها بقرار الأمين العام زيادة عدد الخبراء الحكوميين إلى 10 خبراء، وتدعو كل مجموعة من هذه المجموعات إلى تقديم ترشيح إضافي بحلول الموعد النهائي المحدد في 7 أيار/مايو 2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 4 - وفي 10 أيار/مايو 2021، طلب منسق إحدى المجموعات الإقليمية تمديد الموعد النهائي مرة أخرى. وردا على ذلك، أحالت المفوضية في اليوم نفسه مذكرة شفوية جديدة، نيابة عن الأمين العام، دعت فيها تلك المجموعة إلى تقديم ترشيح إضافي بحلول الموعد النهائي المحدد في 7 حزيران/يونيه 2021.
- 5 - وبالنظر إلى التأخيرات في عملية إنشاء فريق الخبراء الحكوميين، لن يكون لدى الفريق الوقت اللازم لإعداد تقريره لكي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ونظرا لطابع الولاية المحدد للغاية، سيحتاج فريق الخبراء الحكوميين، بعد إنشائه، إلى وقت لأداء مهمته، وهي النظر في الجدوى ونطاق السلع التي ينبغي إدراجها والبرامترات الأولية لتحديد مجموعة من الخيارات من أجل وضع معايير دولية موحدة بشأن هذه المسألة، ولإعداد تقريره.
- 6 - وفي ظل هذه الظروف، سيقدم تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.